

السياسة المالية في ليبيا

أبو بكر خليفة دلعب

كلية الاقتصاد والمعاملات

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

تهتم أغلب الحوارات والمناقشات المهمة في علم الاقتصاد الكلي - في الوقت الحاضر - بمناقشة العلاقة بين الانفاق العام والأيرادات العامة. هذه العلاقة قد خلقت اهتماما رئيسيا للحكومة ولصناع القرار على حد سواء. وقد أصبحت البحوث التجريبية التي أجريت على دراسة العلاقات التبادلية بين الانفاق والأيرادات العامة على درجة عالية من الأهمية منذ أن أصبحت الحكومات سواء كانت نامية أو متقدمة اقتصاديا تعاني من عجز مالي مستمر والسبب في ذلك أن هذه العلاقة لها تأثير على العجز المالي.

تأتي أهم السياسة المالية الصحيحة من حقيقة أنها تدعم استقرار الأسعار والمحافظة على النمو في التوظيف والانتاج. عند مناقشة السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، تعتبر السياسة المالية أداة في غاية الأهمية والتي يمكن استخدامها للحد من التقلبات قصيرة الأجل في الإنتاج والعمالة، علاوة على ذلك، فإنه يمكن أن تستخدم هذه الأداة أيضا لإعادة الاقتصاد إلى مستويات المحتملة. لذلك، فإن الفهم العميق للعلاقة بين الإنفاق والإيرادات العامة يعتبر شئ أساسي في تقييم مدى فعالية الاستراتيجية الحكومية في إدارة مواردها الاقتصادية. نظرا لأهمية هذه القضية في الاقتصاد العام. خصوصا اتجاه العلاقة السببية له آثار حاسمة بالنسبة للعجز المالي، فإن هناك عدد كبير من الأبحاث التي تناولت دراسة العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات خلال العقود القليلة الماضية. في الواقع أن الأزمات الاقتصادية الحالية قد أظهرت مدى سوء إدارة السياسات المالية التي تشكل خطرا على رفاهية المجتمع كما أنها أثبتت مدى فعالية السياسات المالية في عمليات التنمية الاقتصادية. أما من ناحية النظرية الكينزية فأنها تؤكد على أن للانفاق العام دور حيوي في الاقتصاد وهو محرك التنمية الاقتصادية في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد والتي تعمل على تحسين مستوى المعيشي للمجتمع. وعند النظر إلى الاقتصاد الليبي فإننا نلاحظ أن السياسة المالية لا تحتل مكانتها الطبيعية بالرغم من اعتماد الاقتصاد على الانفاق العام في تمويل كافة برامجها ومشاريعها العامة والسبب في ذلك ربما يعود إلى اعتماد الحكومة على النفط الخام كمورد رئيسي لتزويد الموازنة العامة الأمر الذي انعكس في ضعف السياسة المالية في البلاد.

جدول ١: الإيرادات والنفقات الحكومية لعدة سنوات مختارة (مليون دينار لبيبي)

السنة	الإيرادات (% of GDP)	النفقات (% of GDP)	(العجز/الفائض)	(% of GDP)
1962	40.4	26%	3.4	2%
1965	165.6	34%	51.9	11%
1970	570.5	44%	195.2	15%
1975	1628.3	44%	-1027.8	-28%
1980	6808.5	65%	1046.9	10%
1985	3012	38%	-893.4	-11%
1990	2441.4	30%	-310.6	-4%
1995	4737.8	44%	108.4	1%
2000	5843.6	33%	440.4	2%
2005	38943.3	58%	17600.3	26%
2007	55270	68%	24387	30%

المصدر: بنك ليبيا المركزي، التقارير السنوية

بشكل عام، فإن الهدف من استخدام الموازنة العامة في ليبيا هو من اجل تعزيز وتحقيق الأهداف الاقتصادية وذلك من خلال توجيه الإنفاق العام نحو بناء البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والإسكان لزيادة معيار المستوى المعيشي في الدولة. وبالنظر إلى حجم ونسبة التفتقات الحكومية الليبية فاننا نلاحظ أنها تمثل مكون اساسي من الناتج المحلي الاجمالي و حيث أنها بلغت في المتوسط حوالي ٣٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال العقود الماضية، وعند مقارنتها مابين عام ١٩٦٢ إلى ٢٠٠٧ نلاحظ بوضوح أنها بدأت بحجم ٣٧ مليون وانتهت بحجم ٣٠٨٨٣ مليون في السنة المالية لعام ٢٠٠٧.

السجلات الحكومية للميزانيات السنوية المتعاقبة أظهرت أن هناك ارتفاع في حجم الإنفاق على الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والاسكان وبناء البنية التحتية وجميعا تهدف إلى تحسين نوعية المعيشة للمواطن. كذلك الزيادة في حجم النفقات الجارية خلال تلك الفترة والمتمثلة في زيادة في الرواتب التي تشكل جزء كبيرا من الموازنة العامة للدولة ادي الي زيادة معدلات الانفاق العام. ومع ذلك، فإن الإيرادات العامة تعتبر غير مسأيرة للاتجاهات الدورية بسبب اعتمادها على عائدات النفط وأسعار النفط. من ناحية أخرى، كما يمكن أن ملاحظة أن هناك بعض السنوات المالية التي كانت تعاني من العجز المالي، حيث تم تمويل هذا العجز من الفوائض التي تم

الحصول عليها في السنوات السابقة أو من الاحتياطات . لذلك، من المهم جدا اخضاع العلاقة بعيدة الأمد بين الإنفاق العام والإيرادات في ليبيا للتحقيق بشكل تجريبي للفترة من ١٩٦٢ إلى ٢٠٠٧ . بشكل عام، تنقسم هذه الدراسة إلى اربع أقسام . بعد هذه المقدمة، وسيتم تقديم استعراض أدبيات الدراسات ذات الصلة في القسم الثالث، أما القسم الرابع فإنه يعرض النتائج التجريبية واخيرا خلاصة هذا البحث ستكون في الجزء الخامس .

الدراسات السابقة

في هذا الجزء تقوم الدراسة بتقييم الأدب النظري و فالعديد من الدراسات التجريبية تعتمد في اساسها على الربط بين الإنفاق العام والإيرادات . ومع ذلك، فإن الاتفاق على الانتماء بين الإنفاق الحكومي والإيرادات النفقات غير موجودة . وفي هذا السياق فإن الورقة تسلط الضوء على أنواع مختلفة من الدراسات التجريبية كذلك التفسير الذي يعتمد على الربط بين هذه المتغيرات .

في دراسة لتقييم العلاقة بين الانفاق العام والأيرادات العامة، وجد **Wong and Lim 2005** أن النتائج تدعم فرضية الضريبة تؤدي إلى الانفاق كما أن الأيرادات تسبب الاتفاق في ماليزيا وبينما في السعودية ، نتائج **Al Qudair 2005** تدعم فرضية التزامن المالي **Nyamongo et al 2007** استخدموا نموذج عامل تصحيح الخطاء في تقييم العلاقة بين هذين المتغيرين، نتائج بحثهم كشفت عن علاقة طويلة الأمد بينهما . نفس النتائج تم الوصول إليها في دراسة **Amoah and Loloh** في عام **2008** عندما درسا الحالة الغانية باستخدام منهجية انقل قرنرللتكامل المشترك باستخدام نفس الإجراء، وجد أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الأيرادات والنفقات في دراسة **Aisha and Khatoon 2009** للحالة الباكستانية . في المقابل هناك العديد من الدراسات التي أجريت على بعض البلاد والتي لم تتمكن من إثبات العلاقة طويلة الأجل بين الأيرادات والنفقات العامة ومنها على سبيل المثال دراسة كل من **Zapf and Payne 2009** و **AlanaGil** **2009** حيث استخدمت هذه الدراسات مجموعة مختلفة من طرق المنهجية البحثية واستنتجت عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين هذين المتغيرين .

بعد هذا السرد التاريخي السريع لدراسات السابقة للأدب التجريبي، فإنه يمكن التأكيد على أن هذه الدراسات قد اعطت فهم واضح للعلاقة الاقتصادية بين الأيرادات والنفقات العامة في مختلف البلاد . علاوة على ذلك فإن الاقتراحات المبنية على الربط بين الأيرادات والنفقات العامة ليس لها نمط معين ومحدد بين الاقتصاديات سواء كانت اقتصاديات نامية أو متقدمة . في الختام، فإن النتائج التي يمكن الحصول عليها تكون حساسة للطرق المستخدمة في تقدير المتغيرات وكذلك طبيعة وخصائص البيانات .

البيانات ومنهجية البحث

هذه الدراسة استخدمت البيانات السنوية للأيرادات العامة والنفقات العامة والصادرة عن تقارير مصرف ليبيا المركزي من سنة ١٩٦٢ إلى ٢٠١٠. أما فيما يتعلق بمنهجية البحث فإن الدراسة استخدمت كل من اختبار جذور الوحدة **Augmented Dickey-Fuller (ADF) Test** وكذلك اختبارات التكامل المشترك لكل من **Engle-Granger and Johansen co-integration Tests**. فيما يخص النموذج الاقتصادي المستخدم فإن البيانات سوف تحلل باستخدام طريقة المربعات الصغرة العادية (**Ordinary Least Square**) وذلك لقياس الانحدار، وبالتالي فإن نموذج الانحدار المراد تقديره سيكون كما يلي:

$$R_t = a_0 + a_1 EX_t + U_{it}$$

حيث أن كلا من **R** و **EX** تمثلان الأيرادات العامة والنفقات العامة على التوالي.

النتائج:

عادة ما تبدأ الدراسات الاقتصادية التجريبية - في علم الاقتصاد القياسي - عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام اختبارات جذور الوحدة من اجل معرفة خصائص السلسلة الزمنية المراد اختبارها بهدف ضمان صلاحيتها للاختبار، وفي هذه الدراسة قمنا بتحليل البيانات باستخدام اختبار جذور الوحدة والذي يطلق عليه **Augmented Dickey-Fuller (ADF) Unit Root Test**. نتائج الاختبار اظهرت أن المتغيرات ساكنة على الفرق الأول (1).¹

الخطوة الثانية في التحليل هي اختبار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية (الأيرادات والنفقات). من اجل تحقيق هذه الهدف، قامت الدراسة باختبار عينة الدراسة باستخدام أولاً:

تقنية التكامل أينقل - قرانق (**Engle-Granger's cointegration technique**). هذه الخطوة في العادة تبدأ باختبار السكون لبواقي اختبار جذور الوحدة (**ADF Test**). الجدول التالي يعرض نتائج الاختبار.

جدول (٢): اختبار التكامل المشترك والعلاقة طويلة الاجل للمتغيرات

Cointegration Regression	ADJ. R ²	ADF of Residuals
R=	0.162	-1.44

كما هو مبين في الجدول اعلاه، نلاحظ أن نتائج الاختبار اظهرت أن بواقي الاختبار (**ADF residuals**) غير ساكنة على المستوي كما أن قيمة **F-statistic** المحسوبة لبواقي الاختبار والتي تقدر بقيمة -١.٤٤ هي اكبر من القيم الحرجة المقترحة من قبل **Mackinnon 1996** على مستوى من الأهمية ٥٪. عليه فإن هذه

النتيجة غير قادرة على رفض فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وبناء على ذلك فإنه يمكن الاستنتاج أن العلاقة طويلة الاجل بين الإيرادات والنفقات العامة غير موجودة وان السياسة المالية المنفذة في ليبيا غير مستدامة وغير قادرة لا على تلبية متطلبات النمو الاقتصادي ولا على مجابهة الصدمات والازمات الاقتصادية.

كخطوة اضافية بهدف الحصول على علاقة محتملة بين المتغيرات في الاجل الطويل، فإن الدراسة طبقت اختبار جوهنس للتكامل المشترك **Johansen co-integration method 1988** لتحقيق هذا الغرض. ويلخص الجدول التالي نتائج كل من اختبار الرتبة غير المحدد للتكامل المشترك (الأثر) (**unlimited cointegration rank test, Trace**) وكذلك اختبار الرتبة غير المحدد للتكامل المشترك (الحد الأقصى لقيمة الذاتية) (**unlimited cointegration rank test, Maximum Eigen value**). نتائج كلا من الاختبارين فشلت في رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على درجة أهمية 5%. بناء على ذلك فإننا نستنتج أنه لا توجد علاقة طويلة الاجل بين الإيرادات والتفقات العامة، وبالتالي فإن السياسة المالية الليبية غير مستدامة خلال الفترة من 1962 إلى 2010 م.

جدول (3) اختبار التكامل المشترك (Johansen's Cointegration Test) Table 4:

null hypotheses	Max-Engen Value	Critical value (5%)	Probability	
r=0	0.1990	10.161	15.494	0.2685
r ≤ 1	0.0088	0.3931	3.8414	0.5307

null hypothesis	Max-Engen Value	Critical value (5%)	Probability	
r=0	0.1990	9.7682	14.264	0.2276
r ≤ 1	0.0088	0.3931	3.8414	0.5307

أخيرا قامت الدراسة باستخدام مجموعة من اختبارات التشخيص من اجل معرفة مدي صلاحية البيانات المستخدمة في الدراسة وكذلك لتعزيز نتائج الدراسة. هذه الاختبارات هي اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) بالإضافة إلى اختبار عدم التجانس (ARCH Test)، وأخيرا اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test). جميع الاختبارات اثبتت أن البيانات المستخدمة لا تعاني من أي مشكل احصائية وأنها صالحة للتقدير.

الخاتمة

تواصل الاحداث والازمات الاقتصادية منذ عام ١٩٣٠ وحتى يومنا هذا جعلت السياسة المالية غاية في الأهمية خصوصا لدى الاقتصاديين والحكومات وبالتالي هي مهمة جدا للحفاظ على التوازن الاقتصادي في الدولة . على مدي العقدين الماضيين استطاعت ليبيا أن ترفع من قيمة انفاقها العام على بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بسبب تحسن الوضع المالي للدولة بعد ارتفاع أسعار البترول الخام . ومع ذلك، فإن تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط الخام قد أضعف المركز المالي للدولة وبالتالي فهناك حاجة ملحة إلى اعادة تقييم السياسة المالية للدولة حتى نجنب الاقتصاد الوقوع في اختلالات مالية . إن الفهم العميق للعلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة يمكن أن يوضح للحكومة كيف تخصص وتوزع مواردها المالية بشكل كفوء وفاعلية حتى يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

في هذه الدراسة، تم استخدام البيانات السنوية لأيرادات والنفقات العامة من عام ١٩٦٢ إلى ٢٠٠٧، كما تم تحليل هذه البيانات باستخدام عدة أساليب احصائية تستخدم في تحليلات الاقتصاد السياسي لتحديد العلاقة الزمنية بين المتغيرات ومن ثم يمكن أن نستنتج الوضع الحالي لموقع السياسة المالية للدولة . فيما يتعلق باختبار جذور الوحدة (ADF Test) فقد بين المتغيرات أنها متكامل على مستوى الفرق الأول، بينما كل من اختبار التكامل لكل من (Johansen co-integration و Engle-Granger co-integration test) فقد أثبتت أنه لا توجد أي علاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في المدى الطويل مما يعني أن السياسة المالية في ليبيا غير مستدامة وان الاقتصاد يعاني من اختلالات مالية في المدى القصير والبعيد وعليه فإنه غير قادرة على مواجهة الازمات الاقتصادية كما أنها غير قادرة على قيادة الاقتصاد لتحقيق الأهداف العامة للدولة . لذلك على صناعات القرار اعادة صياغة حجم الإيرادات والنفقات العامة بما يتماشى مع متطلبات المرحلة .

بناء على تم الحصول عيله من نتائج فإن هناك بعض التوصيات والتي يمكن تلخيصها كما يلي : ينبغي على الحكومة محاولة مواجهة الآثار المترتبة على هذه السياسة إلى هذه النقطة .

فأولا وقبل كل شيء، يجب أن يتم اعادة تقييم الإنفاق العام من اجل التحقق من مدى مساهمته في تخصيص الموارد في الاقتصاد بكفاءة، فضلا عن مدى قدرته على تمويل النمو المتزايد في فئات الإنفاق .

ثانيا، يجب على الحكومة البحث عن سبل اخرى من اجل اعادة ترتيب العلاقة الزمنية بين الإيرادات العامة والنفقات بطريقة تتناسب مع إمكانية تعبئة الإيرادات للاقتصاد . هذا الأمر يمكن أن يمهّد الطريق لوضع إطار لميزانية سليمة في المدى المتوسطة الأجل وكذلك سيساعد السلطة المالية في السيطرة على الإنفاق بدلا من زيادة الإيرادات لها، وبالتالي اعادة الانضباط المالي دون التعريض لتراكم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل للدولة .

المراجع:

- Aisha, Z., & Khatoon, S. (2009). Government Expenditure and Tax Revenue, Causality and Cointegration: The Experience of Pakistan (1972-2007). *The Pakistan Development Review*, 951-959.
- Al-Qudair, K. H. (2005). The Relationship between government expenditure and revenues in the kingdom of Saudi Arabia: Testing for cointegration and causality. *Journal of King Abdul Aziz University: Islamic Economics*, 19(1), 31-43.
- Ali, R., & Shah, M. (2012). The causal relationship between government expenditure and revenue in Pakistan. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 3(12), 323.
- Amoah, B., & Loh, F. W. (2008). Causal Linkages between Government Revenue and Spending: Evidence from Ghana: Working Paper, WP/BOG-2008/08. Bank of Ghana.
- Aregbeyen, O., & Ibrahim, T. M. (2012). Testing the Revenue and Expenditure Nexus in Nigeria: An Application of the Bound Test Approach. *European Journal of Social Sciences*, 27(3), 374-380.
- Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 251-276.
- Fasano, U., & Wang, Q. (2002). *Testing the relationship between government spending and revenue: Evidence from GCC countries* (Vol. 2): International Monetary Fund.
- Gil-Alana, L. A. (2009). Government Expenditures and Revenues: Evidence of Fractional Cointegration in an Asymmetric Modeling. *International advances in economic research*, 15(2), 143-155.
- Harris, R. I. (1995). Using Cointegration Analysis in Econometric Modeling. Pearson Education.
- Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. *Journal of economic dynamics and control*, 12(2), 231-254.
- Pindyck, R. S., & Rubinfeld, D. L. (1998). *Econometric models and economic forecasts* (Vol. 4): Irwin/McGraw-Hill Boston.
- Ravinthirakumaran, K. (2011). *The Relationship between Government Revenue and Expenditure in Sri Lanka*. Paper presented at the Proceedings of Second International Research Conference on Business and Information. Faculty of Commerce and Management Studies, University of Kelaniya, Sri Lanka.
- Stoian, A. (2008). Analyzing Causality between Romania's Public Budget Expenditures and Revenues. *Theoretical and Applied Economics*, 11(11), 60-64.
- Wong, H. T., & Lim, K. P. (2005). The relationship between government revenue and expenditure in Malaysia. *International Journal of Management Studies (IJMS)*, 12(2), 53-72.
- Zapf, M., & Payne, J. E. (2009). Asymmetric modelling of the revenue-expenditure nexus: evidence from aggregate state and local government in the US. *Applied Economics Letters*, 16(9), 871-876.